

المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

"دور البرلمانيين في التصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب  
والتحديات ذات الصلة"

الأقصر، مصر، 26-28 فبراير 2019

يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي، ومجلس النواب المصري، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كجزء من أعمال مجموعة العمل عالية المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب و التطرف.

مذكرة معلومات عامة

خلفية

## 1. المقدمة

في يناير 2017 في أسوان، عقد المؤتمر الإقليمي الأول للبرلمانيين في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) حول مكافحة الإرهاب والتطرف المؤدي إلى الإرهاب. وقد أرسى هذا الحدث الأساس للتعاون الدولي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف. وقد ساعدت التوصيات التي قدمت خلال هذا المؤتمر الأول في تشكيل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومنذ ذلك الحين، انتخب هذا الفريق رئيسته السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونائبة الرئيسة السيدة مارجريت كينر نيلين، عضوة البرلمان السويسري. وفي الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، وافقت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع على البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مع أنشطته ووسعت من تشكيل الفريق.

ويتألف الفريق الاستشاري من 21 عضواً من برلمانات وطنية، مع مراعاة التوازن الجغرافي والمساواة بين الجنسين وعضوين بحكم منصبيهما، وهما رئيس مكتب النساء البرلمانيات ورئيس منتدى البرلمانين الشباب.

ويعد هذا المؤتمر هو الأول في سلسلة من أنشطة بناء القدرات للبرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة تحت إشراف الفريق الاستشاري. وسيعقب هذا المؤتمر ورشة عمل في النيجر في مارس 2019 لبلدان الساحل وأخرى في سان بطرسبرج في أبريل 2019، لمجموعة أوراسيا.

## 2. حالة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي

### لعام 2018

سجلت كل منطقة في العالم معدل تأثير أعلى للإرهاب في عام 2017 مقارنة بمعدل عام 2002. وبناء على أحدث تقرير لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2018، كانت الزيادة في تأثير الإرهاب هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.

يذكر التقرير أنه:

خلال الخمس سنوات الأخيرة شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشاطاً مكثفاً لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وعلى الرغم من خسائره الإقليمية واللوجستية الثقيلة، ظل داعش الجماعة الإرهابية الأكثر نشاطاً في عام 2017. وكانت القاعدة والجماعات التابعة لها ثاني أكثر الجماعات الإرهابية نشاطاً منذ عام 2002؛ ومع ذلك، فقد تضاءل وجودهم بشكل كبير في السنوات الأخيرة وتحول نحو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وباستثناء تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له، كانت الجماعة الإرهابية الأكثر فتكا في المنطقة هي هيئة تحرير الشام، المعروفة سابقاً باسم النصرة، في محافظة إدلب السورية.

كما شهدت المنطقة انخفاضا في النشاط الإرهابي في العام الماضي، نتيجة للهبوط في مستوى الصراع في العراق وسوريا. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر انخفاض في الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام 2017، حيث انخفضت بمقدار 6714 حالة وفاة. وكانت الغالبية في العراق وسوريا، حيث انخفض عدد الوفيات بين البلدين 5,512 و1,014 على التوالي. منذ عام 2002، شكل العراق 72 في المائة من جميع الوفيات المرتبطة بالإرهاب في منطقة الشرق الأوسط. (الصفحة 36)

في منطقتي المغرب العربي والساحل في شمال أفريقيا، ظهر نشاط إرهابي في العام الماضي، أبرزها تنظيم القاعدة. اعتباراً من مارس 2018، كان هناك أكثر من 9000 عضو من الجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة، تتركز في الغالب في ليبيا والجزائر. (الصفحة 5)

ويشير التقرير أيضاً إلى أن تنظيم القاعدة كان يشكل تهديداً مستمراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ورغم أن عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب بلغ الآن أدنى مستوى له منذ عام 2013، فإنه لا يزال يشكل تهديداً عالمياً كبيراً. لا تزال الوفيات أعلى بكثير مما كانت عليه قبل عقد من الزمان، وما زالت تبلغ ثلاثة أضعاف الرقم المسجل في عام 2001 (صفحة 12).

على الرغم من الخسائر الإقليمية والمالية الفادحة، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يشكل المجموعة الإرهابية الأكثر دموية في عام 2017، على الرغم من أن الوفيات المنسوبة إلى المجموعة انخفضت بنسبة 52 في المائة عن العام السابق. هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يتناقص فيها عدد الوفيات بسبب الإرهاب. فقد انخفضت الوفيات الآن بنسبة 44 في المائة عن ذروتها في عام 2014. (الصفحة 4)

### 3. المراجع المؤسسية

خلال العشرين سنة الماضية، كان المجتمع البرلماني العالمي يولي اهتماماً خاصاً للإرهاب. منذ عام 1996، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي 12 قراراً يتعلق بالإرهاب، أبرزت جميعها الحاجة إلى التعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل دعم تنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع قراراً يروج لهذه الاستراتيجية وملتزم بتوفير الدعم التشريعي اللازم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب على أهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات، باعتبارها الهيئة التشريعية الوحيدة، في ضمان امتثال الدول لالتزاماتها بمنع الإرهاب ومكافحته امتثالاً للقانون الدولي. وبالمثل، تؤكد القرارات أيضاً على أهمية تبادل المعلومات والمعرفة وأفضل الممارسات.

وبناءً على هذه القرارات التي اعتمدها جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، وبناءً على مطالبات الدول الأعضاء بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب، قام الاتحاد البرلماني الدولي ببناء خطة عمل للبرلمانات قائمة على الأعضاء للتصدي للإرهاب والتطرف. تهدف خطة العمل هذه أيضاً إلى سد الثغرات الكبيرة في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على المستوى الوطني.

ومن هذا المنطلق، ومن أجل دعم تنفيذ خطة العمل التي يقودها الأعضاء (البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة)، تم إنشاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. تعمل هذه الهيئة الاستشارية كمركز تنسيق برلماني عالمي للأنشطة البرلمانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

في الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في سان بطرسبرغ ، أيد الأعضاء إنشاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى (HLAG) بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كمركز تنسيق برلماني عالمي ، وخلال انعقاد الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف ، قام الأعضاء بدعم البرنامج الشامل بأغلبية ساحقة وقرر توسيع الهيئة الاستشارية السياسية التي تشرف على هذا البرنامج لتشمل 21 عضواً يتم اختيارهم من قبل المجموعات الجيوبوليتيكية الستة للاتحاد البرلماني الدولي وعضوين بحكم مناصبهم ، وهما رؤساء منتدى البرلمانين الشباب ومنتدى النساء البرلمانيات . تمثل هذه المجموعة أكثر من 64000 برلماني من 178 دولة مختلفة

ويتألف البرنامج من أنشطة مختلفة تبدأ بإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من خلال اتفاق ثلاثي الأطراف. كما أنه يغطي مؤتمرات القمة البرلمانية العالمية، والشبكة البرلمانية العالمية، وقاعدة البيانات التشريعية (<https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/>)، والتقارير السنوية، والمنصات الشبكية، وتطبيقات الجوال، ومجموعات الأدوات، وحلقات العمل الوطنية والإقليمية لبناء القدرات. وهي عنصر أساسي في المبادرة لأنها تعزز قدرة البرلمانات الوطنية على منع الإرهاب ومكافحته ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. سوف يتم إنشاء ورش العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي لخبرته الطويلة في مجال بناء القدرات البرلمانية، والمساعدة التقنية من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبرته في مجالات العدالة القانونية والجنائية لمنع الإرهاب ومكافحته، وقيادة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب خاصة في التصدي للتطرف العنيف والظروف المؤدية إليه.

#### 4. الأهداف والنتائج المتوقعة للمؤتمر الإقليمي

يهدف المؤتمر الإقليمي إلى إثارة المناقشات والتبادلات حول الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البرلمانات في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المؤدي إليه.

##### يهدف المؤتمر إلى:

- تعزيز التعاون البرلماني الإقليمي وتبادل الخبرات ذات الصلة والممارسات الجيدة في المجالات المتخصصة المتعلقة بالإرهاب ومكافحته ، بما في ذلك التعبئة الإقليمية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ، وإقامة تنسيق فعال بين بلدان المنطقة من خلال تبادل المعرفة والخبرة ، والممارسات الجيدة.

- جمع توصيات أو اقتراحات من البرلمانيين إلى وكالات الأمم المتحدة بشأن التحديات والاحتياجات التي يواجهونها لتحويل قرارات الأمم المتحدة إلى تشريعات.

- تعزيز عمل البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وإظهار جميع المزايا والفوائد التي يقدمها للبرلمانيين.

- المساهمة في تأسيس الشبكة البرلمانية العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.  
- زيادة وعي البرلمانيين بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وأخيرًا ، سيكون المؤتمر أيضًا فرصة لإجراء مناقشات أولية وجلسات عصف ذهني قبل انعقاد القمة البرلمانية العالمية الأولى من أجل جمع التوصيات من المشاركين.

## 5. الشركاء

استضاف مجلس النواب المصري برئاسة الدكتور علي عبد العال سيد أحمد رئيس مجلس النواب، وعضو في الفريق الاستشاري رفيع المستوى ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ، الاجتماع الأول لهذا المؤتمر عام 2017 في أسوان. يتمتع البرلمان المصري بخبرة طويلة في التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد شرعوا بالفعل وقاموا بدعم العديد من الأنشطة البرلمانية الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، كما أنشأوا وحدة قانونية معنية بالبحوث التشريعية المتوخاة في البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. و يرأس هذه الوحدة قضاة من ذوى الخبرة.

يدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن الإرهاب والتطرف العنيف قد ينجم عنهما تحديات كبيرة ومتعددة الأبعاد ووطنية وعالمية تتطلب تنسيقاً وحلولاً دولية، و ذلك من خلال استراتيجيته 2017-2021 من أجل برلمان ديمقراطي قوي في خدمة الشعب ،كما أكد الاتحاد البرلماني الدولي من جديد التزامه بتعزيز الحكم الديمقراطي الذي يعكس الإرادة الجماعية للمجتمع البرلماني الدولي، من خلال قيمه الأساسية والمساواة والشمولية والاحترام والنزاهة والتضامن. وبشكل أكثر تحديداً، يسهم الهدف 4 من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي في بناء السلام ومنع النزاعات والحفاظ على الأمن، ويركز على دور البرلمانات في بناء السلام والمساهمة في منع الصراعات و ذلك عن طريق ضمان المصالحة السياسية من خلال الحوار والشمولية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن مكافحة الإرهاب ونزع السلاح.

يعد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هو الكيان الرئيسي لسياسة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، ويعمل على تنسيق جهود الأمم المتحدة لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من جانب الدول الأعضاء. وتشمل مهامه الرئيسية ما يلي: توفير القيادة للجمعية العامة لمكافحة الإرهاب من خلال منظومة الأمم المتحدة ؛ لتعزيز التنسيق والاتساق لضمان التنفيذ المتوازن للأركان الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة

العالمية لمكافحة الإرهاب ؛ تعزيز تقديم مساعدات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات لمكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء ؛ تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ؛ وضمان إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب عبر منظومة الأمم المتحدة ، و العمل على منع التطرف العنيف و الذي يعد استراتيجية راسخة للأمم المتحدة.

وقد كلف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ، ولا سيما فرع منع الإرهاب ، الجمعية العامة بتوفير المساعدة القانونية وبناء القدرات للدول الأعضاء من أجل التصديق على الوثائق القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وإدماجها في التشريعات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المسائل الجنائية المتصلة بالإرهاب. إن مهمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخبرته التقنية ، وقدراته التشغيلية على المستوى الميداني والشبكات المهنية المتعلقة بالجرائم الخطيرة ، تضعه في موقف فريد من نوعه للتصدي لطبيعة الإرهاب التي تزداد تعقيداً وتعدد الأبعاد بطريقة شاملة. يمتلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة من الخبراء الميدانيين فيما يتعلق بقضايا الإرهاب وأنواع أخرى من الجرائم ، كما يقدمون خبرات وقدرات تنفيذية محلية وإقليمية وعالمية فريدة لتقديم المساعدة التقنية على أرض الواقع ، وهو أكبر منفذ عالمي لبرامج التعزيز البرلماني.

لقد وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب و التي تم اعتمادها عام 2005. وتلتزم هذه الاستراتيجية بمكافحة الإرهاب عالمياً، مع احترام حقوق الإنسان والسماح لمواطنيها بالعيش في منطقة تتمتع بالحرية والأمن والعدالة. الاتحاد الأوروبي هو أحد أكبر المساهمين، بما في ذلك الأمم المتحدة، للجهود الدولية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مؤتمر المرحلة الثانية الذي عقده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في



إطار مبادرته العالمية بشأن تعزيز النظام القانوني ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق أوروبا في (2015-2020). تتمثل الأهداف الرئيسية للمبادرة في تعزيز الأطر القانونية الوطنية ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب و ذلك امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرارات رقم 2178 (2014) و 2396 (2017)، وكذلك تدريب المسؤولين عن العدالة الجنائية وإنفاذ القانون للتعامل مع الجوانب القانونية المحددة ذات الصلة للتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب على الصعيد الوطني والإقليمي وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي في هذا الصدد.

## 6. مواضيع المؤتمر

### مبادئ مدريد التوجيهية:

وفي 28 يولييه 2015 ، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعا خاصا بشأن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب (FTF) وقد استضافت حكومة إسبانيا في مدريد الدول الأعضاء من كل مناطق العالم، الاجتماع الخاص، وسلسلة من الدورات التقنية ذات الصلة التي نظمتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من جميع مناطق العالم، بما في ذلك أكثر المتضررين من تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب كما حضر ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وفقا لقرار مجلس الأمن 2178 (2014)، ناقش المشاركون الثغرات الرئيسية في قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ القرارين 1373 (2001) و 1624 (2005) اللذين قد يعوقان قدرات الدول على وقف هذا التدفق. وعقب مناقشاتهم، حدد المشاركون مجموعة من المبادئ التوجيهية للقضاء على تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب واعتمد مجلس الأمن لاحقا المبادئ التوجيهية الـ 35 / S (2015/939). تتضمن هذه الوثيقة الاستنتاجات، بالإضافة إلى إعلان اجتماع وزراء الخارجية والداخلية المنعقد في إطار الاجتماع الخاص. والهدف من المبادئ التوجيهية هو أن تكون أداة

عملية تستخدمها الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الإرهاب ، وعلى وجه الخصوص ، لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفقا للقرار 2178 (2014).

وفي اجتماع خاص آخر للجنة عقد في مقر الأمم المتحدة ، نيويورك ، في 13 ديسمبر 2018 ، أكد المشاركون مجددا على أهمية مبادئ مدريد التوجيهية وأسهموا في تطوير إضافات ، تشمل 17 من الممارسات الجيدة الإضافية لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها للرد على ظاهرة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتزايدة.

### المقاتلون الإرهابيون الأجانب

لقد تم دراسة التهديد الأمني الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب من قبل المجتمع الدولي كمسألة استراتيجية لعدد من السنوات. في قرارها 72/ 284 لعام 2018. دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى التصدي للتهديد المتزايد الذي يقوم به المقاتلون الإرهابيون الأجانب وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي وسرعة تحقيق العدالة الجنائية ووضع التدابير، بما في ذلك تبادل المعلومات ووضع أنظمة لإدارة الحدود للتحقق من وثائق السفر. علاوة على ذلك، دعا مجلس الأمن، في قراره 2178 (2014)، جميع الدول الأعضاء، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون في الجهود المبذولة للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. بما في ذلك المنع والقمع ، من خلال ارتكاب جرائم جنائية خطيرة ،مثل تجنيد أو تنظيم أو نقل أو تجهيز الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو إعدادها ، وتوفير أو تلقي التدريب الإرهابي ، أو تمويل سفرهم أو أنشطتهم.

منذ عام 2015 ، تباطأ التدفق العالمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع بشكل كبير. ومع ذلك، فإن التدفق العالمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو الذين ينتقلون إلى بلدان منشأهم أو جنسيتهم أو إلى بلدان ثالثة ما زالوا يشكلون تهديداً حاداً

ومتامياً. و في القرار رقم 2396 (2017) ، الذي اعتمد بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، يعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد من أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انضموا إلى كيانات مثل تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة و القاعدة أو غيرها قد تسعى للعودة إلى بلدان منشأها أو جنسيتها ، أو الانتقال إلى بلدان ثالثة ، وتقر بالتهديد الذي قد يشكله هؤلاء الأفراد لدعم أعمال أو أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وتنظيم القاعدة وخلاياهما ، والمنتسبين إليه ، وجماعات منشقة وكيانات أخرى، وذلك عن طريق تجنيد أو استمرار تقديم الدعم لهذه الكيانات وتشدد على الحاجة الملحة للتصدي لهذا التهديد.

يشكل العدد الكبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب ، بما في ذلك إعادة التوطين والعائدين ، العديد من التحديات الكبيرة والمحددة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . يمكن أن تكون التحديات مباشرة وغير مباشرة وذلك باكتشافهم مبكرا ومنعهم من المغادرة وتحديد الأدلة المقبولة لدعم عملية التقاضي والفصل في القضايا المرتبطة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. تحتاج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تنفيذ تدابير فعالة، وإجراءات وقوانين ولوائح تتفق مع حقوق الإنسان، وسيادة القانون. وبالفعل ، فإن التهديد الشديد الذي يمثله المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجعل من الصعب على بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اكتشاف العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وذلك بسبب استخدامهم لبطاقات الهوية المزيفة وإساءة استخدام وسائل الهجرة وتدفقات اللاجئين واستخدام تطبيقات الاتصالات المشفرة .

وعلاوة على ذلك ، غالباً ما يجد غياب أو عدم قبول الأدلة التي يتم جمعها في مناطق النزاع وعدم كفاية الأطر التشريعية من قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مقاضاة العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يوضع الأشخاص الذين يحاكمون في ظروف أو مؤسسات أو سجون ذات قدرات محدودة لتصنيفهم على

نحو ملائم ومحاولة السيطرة على هؤلاء المجرمين من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع. هذا من شأنه أيضا أن يقلل من خطر التطرف في السجون العامة. لا يمثل ما سبق سوى بعض التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند التعامل مع التهديد المتزايد الذي يشكله المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

## الوقاية

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ، التي اعتمدها بالإجماع الجمعية العامة في قرارها 288/60 ، وتنقيحها في القرار A / RES / 70/291 ، تتناول صراحة سياسة المنع وتأمل التنفيذ المتوازن لجميع أركان الاستراتيجية الأربعة. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بأن تهديد التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب يتطلب عملاً متضافراً يتجاوز التدابير العسكرية أو الأمنية وإنفاذ القانون. أبرز الأمين العام للأمم المتحدة أن سياسة المنع يجب أن تشمل كل شيء. وينبغي أن تشمل جميع أركان عمل الأمم المتحدة وأن يتحدوا من أجل المزيد من الإنجاز الفعال.

وللبرلمانات دور حاسم في تعزيز سيادة القانون ، وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ السياسات والقوانين التي تكافح التمييز والتهميش والإقصاء في القانون والممارسة ، وهما عنصران أساسيان لأي استجابة للتهديد الذي يشكله التطرف والإرهاب.

إن دور البرلمانات والبرلمانيين أمر حاسم في تحديد ومكافحة الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف ، حيث لديهم القدرة على التدخل في كل مرحلة من مراحل التطرف. إن عوامل مثل التهميش وتمييز مجموعة عرقية أو دينية أو جغرافية معينة ، والفساد ، والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن تجنبها من خلال إنشاء برلمانات قوية تمثل كل قطاع من مجتمعاتها.

إن البرلمانات ، من خلال سلطاتها التشريعية ودورها الرقابي الرئيسي فيما يتعلق بالتنفيذ ، هي الوسيلة المناسبة لنقل المعرفة فيما يتعلق بالتطرف المؤدي إلى الإرهاب ؛ هم في طليعة منع وفهم الظروف التي تؤدي إلى التهديدات على المستويين الوطني والعالمي.

### البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة

يدعم البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة الإجراءات البرلمانية والعمل التشريعي اللازم لتنفيذ الاتفاقيات القائمة للاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة واستراتيجياتها فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف المؤدي إلى الإرهاب. ويسعى إلى دعم البرلمانات في تنفيذ الوثائق والالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب، ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، وسد الثغرات في تنفيذ الوثائق القانونية الدولية وغيرها من الوثائق المناهضة للإرهاب، وتزويد البرلمانات بالأدوات والقدرات اللازمة. ويشجع التعاون بين اللجان البرلمانية ذات الصلة ويسهل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والخبرات.

سيكون هذا المؤتمر الإقليمي فرصة للمناقشة والإعداد للقمّة البرلمانية العالمية حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ستناقش القمة النهج الوقائي للبرلمانات للإرهاب والتطرف؛ تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة؛ استجابة برلمانية لانتشار الدعاية وتجنيد الإرهابيين خاصة بين الشباب وبناء الشراكات مع المجتمع المدني وتعميم مراعاة حقوق الإنسان وتمكين المرأة والشباب. وتسعى القمة إلى اعتماد إعلان برلماني عالمي بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومن ناحية أخرى سيساهم المؤتمر في إنشاء الشبكة البرلمانية العالمية التي ستكون بمثابة منبر للجان البرلمانية الوطنية ذات الصلة لعمل الاتصالات وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن الأطر القانونية والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب. والسياسات وخطط العمل.

## معلومات عملية

### 1. إجراءات المؤتمر

ستعقد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم الثلاثاء 26 فبراير في فندق سوفيتل وينتر بالاس بمدينة الأقصر. سيحضر هذا المؤتمر الرفيع المستوى رؤساء المنظمات الدولية ذات الصلة والبرلمانات الإقليمية وستعقد الجلسة الختامية يوم الخميس 28 فبراير في فندق سوفيتل كتاراكت في أسوان.

تم عقد المؤتمر خصيصاً لرؤساء أو أعضاء اللجان ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف ورؤساء اللجان التشريعية. وستتاح الفرصة لكل مشارك لتقديم عرض حول تجاربه الوطنية ومشاركة معارفه والتشريعات الوطنية حول مكافحة الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحديات وأفضل الممارسات. هذه الممارسة الخاصة بمشاركة التشريعات الوطنية سوف تساهم بفاعلية في إطلاق الشبكة البرلمانية العالمية. وستكون الشبكة متاحة من خلال منصة على شبكة الإنترنت وتطبيقات للهواتف النقالة للبرلمانيين وتحتوي على قاعدة بيانات قانونية لمكافحة الإرهاب. كما سيوفر الوصول الآمن للبرلمانيين للتشريعات القائمة والممارسات الجيدة الدولية وغيرها من الموارد في مجالات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المؤدي إلى الإرهاب.

### 3. المشاركة

يعقد المؤتمر الإقليمي من اجل البرلمانات التالية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر ، البحرين ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، فلسطين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، تونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

كما تم دعوة الجامعة العربية والاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط (PAM) وأعضاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى (HLAG) للمشاركة في هذا المؤتمر.

إن البرلمانات في البلدان المذكورة أعلاه مدعوة لإرسال وفود. ومن الأفضل أن يكون البرلمانيون المشاركون هم رؤساء لجان مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ورؤساء اللجان التشريعية. ويجب أن يكون أعضاء الوفود معينين بشكل مباشر بمواضيع الندوة ويجب أن يمثلوا انتماءات سياسية مختلفة ويمثلوا كلا الجنسين بطريقة متوازنة.

المشاركون

سوف يختار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والاتحاد البرلماني الدولي أعضاء فريق الخبراء، بما فيهم الخبراء الوطنيين والإقليميون والدوليون. سيقوم هؤلاء المشاركون بإلقاء كلمات واجراء مناقشات تفاعلية حول كل موضوع من موضوعات المؤتمر.

6. المستندات

سيتم توفير نسخ من الكلمات التي سيلقيها السادة المشاركون. وستقوم أمانة المؤتمر بإعداد وثائق معلومات حول الموضوعات قيد المناقشة. وسوف يتم تقديم الوثائق باللغتين الإنجليزية والعربية.

## 7. اللغة

سيتم توفير الترجمة الفورية من وإلى الإنجليزية والعربية .

سيتم اجراء الحجوزات الفندقية بأسبقية الحضور .  
يرجى من البرلمانين والمسؤولين المرافقين التفضل بتسوية فواتيرهم مباشرة مع الفنادق المعنية.

## 8. التأشيرات

مطلوب جواز سفر ساري المفعول لدخول مصر وكذلك تأشيرة، باستثناء المسافرين من الدول المعفاة من التأشيرة وللحصول على تأشيرة أو مزيد من المعلومات عن اللوائح الجمركية ينصح المشاركون بالتواصل مع سفارة مصر في بلادهم.

## 9. الوصول والمغادرة

من أجل توفير خدمة استقبال بشكل جيد، يُرجى من جميع المشاركين تسجيل معلومات الوصول والمغادرة بما في ذلك التواريخ وأرقام الرحلات وميعاد الوصول والمغادرة في استمارة حجز الفندق، ويرجى من السادة المشاركون الوصول إلى مطار الأقصر يوم الاثنين 25 فبراير 2019.

سيتم استقبال السادة أعضاء الوفود في كل من مطار القاهرة ومطار الأقصر وأسوان عند وصولهم ومغادرتهم. وسيتم توفير وسائل الانتقال من وإلى المطار كما سيتم توفير وسائل للانتقال من الفندق ومقر انعقاد الندوات المختلفة.



## 11. مكتب التسجيل والمعلومات

سيتم فتح مكتب التسجيل والمعلومات للمشاركين في مقر الفندق. من الساعة 8 صباحًا حتى نهاية اليوم.

يُرجى من المشاركين التسجيل في المكتب فور الوصول وسيقوم المكتب بتسليم بطاقات الهوية والإجابة على أية استفسارات تتعلق بالندوة والرد على الرسائل والبريد الإلكتروني.

ولإصدار بطاقات الهوية يرجى من السادة المشاركين إرسال استمارة التسجيل وصورة بحجم صورة جواز السفر على خلفية بيضاء وبيانات السفر وبيانات السيرة الذاتية إلى الاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني.

## 12. الأمن

ستتخذ السلطات الوطنية جميع التدابير اللازمة المتعلقة بالأمن. ويرجى من المشاركين حمل بطاقة هوية سارية (جواز سفر أو بطاقة هوية) في جميع الأوقات أثناء وجودهم في مكان انعقاد الندوة لدواعي أمنية وينبغي على المشاركين إبراز بطاقة الهوية عند طلبها.

## 13. الأحوال الجوية

لمزيد من المعلومات عن الطقس في مدينة الأقصر، يرجى الاطلاع على :  
<https://www.accuweather.com/en/eg/luxor/130201/weather-forecast/130201>

#### 14. العملة

العملة المحلية هي الجنيه المصري. سعر الصرف للجنيه المصري حوالي 0.05581 دولار = 1 EGP.

#### 15- الرعاية الطبية

خلال الندوة ، سيتم توفير الإسعافات الأولية في مكان انعقاد الندوة و ستكون جميع الخدمات الطبية الأخرى على نفقة المشاركين الخاصة.